



رؤية الوحدة

تتطلع وحدة ضمان الجودة والاعتماد بكلية التربية جامعة المنيا أن تكون مركزاً رائداً للتميز في مجال تطبيق نظم ضمان جودة التعليم والاعتماد، كما تكون حجر الأساس في الوصول إلى تميز برامج الكلية الأكاديمية في المجالات التعليمية والبحثية و المجتمعية



وحدة ضمان الجودة والاعتماد - كلية التربية - جامعة المنيا

الدليل / اللائحة

رسالة وحدة ضمان الجودة

تسعى وحدة ضمان الجودة والاعتماد بكلية التربية إلى وضع وتنفيذ استراتيجيات لضمان جودة العملية التعليمية بمخرجاتها و تطوير أداء البرامج الأكاديمية بكلية في جميع الجوانب بالتعاون مع مركز ضمان الجودة والاعتماد والمراكز المختلفة داخل الجامعة وخارجها بما يضمن الارتقاء المستمر بالعملية التعليمية والبحثية والخدمة المجتمعية، وبما يحقق رسالة الكلية ويتفق مع استراتيجيات الجامعة، بهدف الحصول على الاعتماد والمحافظة عليه في إطار من أخلاقيات العلم والتقاليد الجامعية .

Email :gawda.education@yahoo.com

اللائحة المالية
لمركز الدراسات والخدمات
التربوية - كلية التربية -
جامعة المنيا
وحدة ذات طابع خاص



وزارة المالية

الإدارة المركزية للخبرة المالية

ملف رقم

٤٢
٢٠١٧/١١/٢٠
٥١

السيد الأستاذ / ممد كية التربية - جامعة المنيا

تهية طبية وبعد ...

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم طيه صورة معتمدة من "اللائحة المالية لمركز الدراسات

والخدمات التربوية - كلية التربية - جامعة المنيا" (وحدة ذات طابع خاص) .

وذلك بعد مراجعتها واعتمادها من لجنة اللوائح الخاصة المشكلة بقرار السيد الأستاذ

الدكتور/ وزير المالية رقم ١٤٥ لسنة ٢٠٠٥ بجلستها المنعقدة في ٢٠/١١/٢٠١٧ .

برجاء التكرم بالتنبيه باتخاذ اللازم في هذا الشأن .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

رئيس

الإدارة المركزية للخبرة المالية

(أ / جمال الحضري)

٢٠٢٥
خط ب ١٤٥

١٤٦
١٤٥

المستشار
المستشار
مدير المركز

حزرا في: / / ٢٠١٧ .

٢٠١٧
١٤٦
١٤٥

اللائحة المالية والإدارية
لمركز الدراسات والخدمات التربوية - كلية التربية
جامعة المنيا
وحدة ذات طابع خاص

مادة (١)

السند القانوني

تنظم أحكام هذه اللائحة التصرفات المالية لمركز الدراسات والخدمات التربوية - كلية التربية - جامعة المنيا (وحدة ذات طابع خاص) له استقلاله الفني والمالي والإداري والصادر بشأن الموافقة عليه قرار المجلس الأعلى للجامعات رقم (٩٠) بتاريخ ٢٠١٥/٥/١٠ وذلك في ضوء نص المادة ٣٠٧ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .

مادة (٢)

أهداف المركز

يهدف المركز إلى معاونة الجامعة في القيام برسالتها سواء في تعليم الطلاب وتدريبهم أو في مجال البحوث

وذلك عن طريق :-

١. تقديم دورات تعلم اللغات بمستوياتها المختلفة (مبتدى، متوسط، متقدم) دورات لأعداد الامتحانات Toefl .
٢. تقديم الاستشارات للمؤسسات العلمية الخاصة والجهات الحكومية باستخدام الأساليب العلمية والفنية الحديثة .
٣. توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخرى والهيئات العلمية على الصعيد العربي والعالمي عن طريق عقد الندوات والمؤتمرات وورش العمل المختلفة لمواكبة أحداث التطورات في هذا المجال .
٤. إجراء البحوث العلمية الهادفة الى حل المشاكل الواقعية في مجال عمل المركز .
٥. عقد وتنظيم دورات تدريبية خاصة للراغبين من الداخل والخارج .

أعضاء اللجنة :

الخبرة المالية	مراعاة	الفتاوى	صحة الحكومة	التفتيش المعن	التنظيم والإدارة	التشريع المالي	الهيئة العامة للخدمات الحكومية
أ. م. م. م. م.	أ. م. م. م. م.	أ. م. م. م. م.	أ. م. م. م. م.	أ. م. م. م. م.	أ. م. م. م. م.	أ. م. م. م. م.	أ. م. م. م. م.



مادة (٣)

تشكيل مجلس الإدارة

يشكل مجلس إدارة المركز لمدة عام بقرار من رئيس الجامعة ، وذلك على النحو التالي :-

- ١- السيد أ. د. / عميد الكلية رئيسا
 - ٢- السيد أ. د. / وكيل الكلية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة نائباً لرئيس
 - ٣- السيد أ. م. / أستاذ مساعد بقسم المناهج وطرق التدريس مديراً للمركز
 - ٤- السيد أ. / أستاذ المتفرغ بقسم المناهج وطرق التدريس مشرفاً على وحدة تعليم اللغات والتعليم الإلكتروني
 - ٥- السيد أ. / أستاذ المساعد بقسم علم النفس التربوي مشرفاً على وحدة التصوير
 - ٦- السيد / مدرس بقسم المناهج وطرق التدريس مشرفاً على وحدة التدريب
- مع مراعاة الالتزام بأحكام المادة (٣١١) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .

مادة (٤)

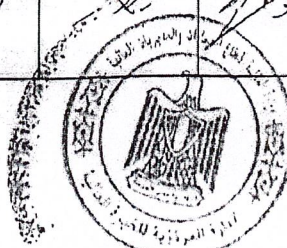
اختصاصات مجلس الإدارة

مجلس الإدارة هو السلطة المهيمنة على كافة شئون المركز وتصريف أموره الفنية والمالية والإدارية التي تحقق أهدافه في ضوء القوانين والتأشيرات العامة المرافقة لقانون ربط الموازنة العامة للدولة واللوائح والقرارات والكتب الدورية المنظمة لذلك وله على الأخص :-

١. وضع النظام الداخلي للعمل بالمركز وتحديد الاختصاصات والتوصيف العام لواجبات العاملين به.
٢. الموافقة على القواعد المنظمة لمنح الحوافز والمكافآت لمجلس الإدارة والعاملين بالمركز مع الالتزام بأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية .
٣. الموافقة على القواعد الخاصة بإبرام العقود المتعلقة بتعامل المركز مع الغير.
٤. النظر في التقارير الدورية التي تقدم عن إنجازات المركز و سير العمل به ومركزه المالي.
٥. اقتراح قبول المنح والهبات والتبرعات التي ترد للمركز وتتفق مع أغراضه ، مع مراعاة سلطات القبول.
٦. إقرار مشروع الموازنة السنوية والحساب الختامي للمركز حسب القواعد المعمول بها تمهيداً للعرض على الجهات المختصة.
٧. الموافقة على القواعد المالية لمحاسبة العملاء من داخل وخارج الجامعة وفقاً لما جاء في اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات.
٨. الموافقة على اختيار الخبراء الوطنيين والعمالة اللازمة للمركز ، مع مراعاة أحكام المادة (١٦) من قانون الخدمة المدنية رقم (٨١) لسنة ٢٠١٦ ولائحته التنفيذية .

اعضاء اللجنة :

الخبرة المالية	الموازنة	التمويل	حسابات الحكومة	التنفيذ الإداري	التشريع المالي	الهيئة العامة للخدمات الحكومية
عبدالمجيد	عبدالمجيد	عبدالمجيد	عبدالمجيد	عبدالمجيد	عبدالمجيد	عبدالمجيد



مادة (٥)

اختصاصات رئيس مجلس الإدارة

- رئيس مجلس الإدارة هو المختص بالإشراف العام على المركز بما يحقق أهدافه في ضوء القوانين واللوائح والقرارات والكتب الدورية المنظمة لذلك ، وله على الأخص :-
١. دعوة المجلس للاجتماع ورئاسة جلساته .
 ٢. متابعة تنفيذ السياسة العامة الموضوعة لتحقيق أهداف المركز .
 ٣. اعتماد صرف المكافآت والحوافز لمجلس الإدارة والعاملين بالمركز .
 ٤. اعتماد مشروع الموازنة السنوية والحساب الختامي والمركز المالي للمركز تمهيداً للعرض على الجهات المختصة .
 ٥. تمثيل المركز أمام الغير .
 ٦. مخاطبة الجهات الخارجية ومختلف الوحدات بالجامعة فيما يتعلق بشئون المركز .
 ٧. اعتماد العقود المتعلقة بتعامل المركز مع الغير .
 ٨. اختيار الخبراء الوطنيين بناء على اقتراح مدير المركز والعرض على مجلس الإدارة مع مراعاة إحكام المادة (١٦) من قانون الخدمة المدنية رقم (٨١) لسنة ٢٠١٦ ولانحته التنفيذية .
 ٩. أية اختصاصات أخرى يفوضه فيها مجلس الإدارة مع الالتزام بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ بشأن التفويض في الاختصاصات .

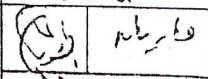
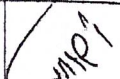
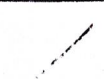
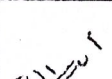
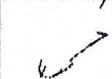
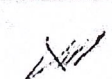
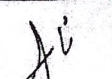
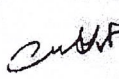
مادة (٦)

اختصاصات مدير المركز

يكون مدير المركز الاختصاصات التالية :-

١. الإشراف على سير العمل بالمركز فنيا وإداريا وماليا .
٢. اقتراح الاستعانة بالعمالة اللازمة للعمل بالمركز .
٣. إعداد التقارير الدورية التي تقدم عن نشاط المركز .
٤. اقتراح صرف المكافآت والحوافز لمجلس الإدارة والعاملين بالمركز .
٥. الإشراف على إعداد مشروع الموازنة السنوية والحساب الختامي والمركز المالي للمركز تمهيداً للعرض على الجهات المختصة .
٦. متابعة تنفيذ قرارات مجلس الإدارة بما يحقق كفاءة الأداء .
٧. اقتراح الاشتراك في المؤتمرات العلمية أو أي نشاط آخر يتعلق بأهداف المركز .
٨. اعتماد مستندات الصرف إدارياً .
٩. التقدم بالمقترحات اللازمة للنهوض بالمركز في مجالات نشاطه .
١٠. إعداد خطة الأنشطة اللازمة للمركز والعرض على رئيس مجلس الإدارة .
١١. إبرام العقود المتعلقة بتعامل المركز مع الغير وعرضها على رئيس مجلس الإدارة لاعتمادها .
١٢. ما يفوض فيه من اختصاصات أخرى من رئيس مجلس الإدارة .

أعضاء اللجنة :

الخبرة المالية	الموازنة	الختام	حسابات الحكومة	التفتيش المالي	التنظيم والإدارة	التشريع المالي	الهيئة العامة للخدمات الحكومية
							

مادة (١١)

الموارد

تتكون موارد المركز من :

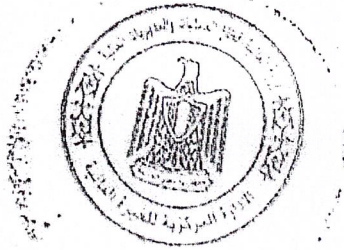
١. مقابل الخدمات والأعمال التي يؤديها المركز للغير.
٢. التبرعات والمنح والمعونات والهدايا التي ترد للمركز من الجهات المحلية والأجنبية التي يقبلها مجلس الجامعة بناءً على اقتراح مجلس الإدارة ، وفقاً للتعليمات والقرارات الصادرة في هذا الشأن مع مراعاة سلطات القبول.
٣. أية موارد خارجية يقبلها مجلس الإدارة وتتفق مع طبيعة عمل المركز .

مادة (١٢)

الاستثمارات

- ١- الأجور والمكافآت والحوافز .
- ٢- المصروفات ومستلزمات التشغيل .
- ٣- شراء الأصول غير المالية " الاستثمارات " بعد الحصول على موافقة وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ويكون الصرف تحقيقاً للأهداف المحددة وطبقاً لما يقره مجلس الإدارة وفي حدود الموارد المحققة وفقاً للقوانين والقرارات السارية في هذا الشأن مع مراعاة ما تنص عليه التأشيرات العامة بموازنة الدولة والتأشيرات الخاصة بموازنة الجامعة من ضوابط في هذا الشأن مع مراعاة أن يتم ترشيد الإنفاق إلى أقصى الحدود الممكنة والابتعاد عن كافة جوانب الإسراف وحظر الصرف على أية أغراض لا ترتبط بنشاط المركز .



مادة (١٣)

تسيير الخدمات والأعمال

تؤدي الخدمات والأعمال للجهات كالتالي :-

١. كلية التربية بسعر التكلفة الفعلية (قيمة الخامات ومستلزمات التشغيل والأجور).
٢. الجامعة وباقي الجهات التابعة لها يتم محاسبتها على أساس قيمة الخامات ومستلزمات التشغيل والأجور ونسبة مئوية يحددها مجلس الإدارة بحيث لا تزيد عن ١٥% من مجموع العناصر السابقة.
٣. تؤدي الأعمال والخدمات المتعلقة بالغير على أساس التكلفة الاقتصادية .

أعضاء اللجنة :

الخبرة المالية	الموازنة	الخدمات	مسابقات الحكومة	التقنين المالي	التقنين الإداري	التشريع المالي	الهيئة العامة للخدمات الحكومية
طارق	زبيح	سليم	سليم	سليم	سليم	سليم	سليم

مادة (١٤)

توزيع الإيراد

أولاً: يتم أولاً خصم القيمة أو النسبة التي تتضمنها سنوياً قوانين ربط الموازنة العامة للدولة وذلك من حصيلة جملة الإيرادات المحققة شهرياً وذلك لصالح إيرادات الخزنة العامة قبل استنزال أية مصروفات، ويتم توريدها شهرياً عن طريق إصدار أوامر الدفع الالكترونية باسم الإدارة المركزية للحسابات المركزية بوزارة المالية بحساب رقم ٣٩/٤٠٨٢٠/٩٤٥٠ مع مراعاة كافة القواعد التي يتضمنها قانون ربط الموازنة.

ثانياً: يتم خصم ١٠ % من إجمالي الإيرادات المحققة للمركز شهرياً تؤول لصندوق تحسين أحوال العاملين بالجامعات الحكومية من غير أعضاء هيئة التدريس.

ثالثاً: يتم توزيع باقي الحصيلة وفقاً لما يلي :-

١٥ % لاستخدامها في تمويل الاستثمارات والإحلال والتجديد .

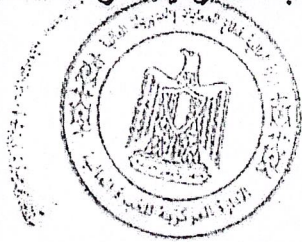
٨٥ % للأجور والحوافز و المكافآت ومستلزمات التشغيل على ألا يزيد نسبة صرف الحوافز والمكافآت عن

٥٠ % من ميزانية الشهرية شهرياً في ضوء الضوابط الخاصة التي تضعها السلطة المختصة في هذا الشأن .

مادة (١٥)

حساب البنك

يكون للمركز حساب خاص بالبنك المركزي المصري أو أحد مراسليه ضمن حساب الخزنة الموحد بعد موافقة وزارة المالية باسم "مركز الدراسات والخدمات التربوية - كلية التربية - جامعة المنيا" تودع فيه المبالغ المحصلة من إيراداته المحققة ، على ان يتم تنفيذ كافة المدفوعات على أبواب الموازنة المختلفة من خلال منظومة الدفع الالكتروني عن طريق إصدار أوامر الدفع الالكترونية ، مع الالتزام نهائياً بعدم إصدار، أو قبول أى شيكات ورقية عند إجراء التعاملات المالية بين الجهات الحكومية وقصر التعامل بينها على إذن تسوية لصالح الوحدة الحسابية المستفيدة باستخدام الكود الرئيسي ، مع الالتزام بأحكام القانون رقم ١٣٩ لسنة ٢٠٠٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية ، وكذا منشور عام وزارة المالية رقم ٣ لسنة ٢٠١٧ .



مادة (١٦)

موارد المركز من النقد الأجنبي

بمراعاة أحكام المادة ٣١٣ من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ تخصص موارد المركز من النقد الأجنبي لخدمة أغراضه بالاستيراد المباشر من الخارج عن طريق البنك المودع فيه حصيلته ، ويكون الاستيراد عن طريق إدارة المشتريات المركزية بالجامعة وذلك طبقاً للوائح والتعليمات المنظمة للاستيراد من الخارج وكذلك القرارات المنظمة لاستخدام النقد الأجنبي، مع الالتزام بأحكام القانون رقم ١٣٩ لسنة ٢٠٠٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية .

أعضاء اللجنة :

الخبرة المالية	الموازنة	الختمى	حسابات المعونة	التفتيش المعلى	التعليم والإدارة	التشريع المعلى	الهيئة العامة للخدمات الحكومية
فا ريان	المنيا	/	المنيا	/	/	/	/

مادة (٢١)

التأمين على أرباب العهد

يتم التأمين على أرباب العهد بالمركز طبقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢ لسنة ٢٠٠٦ بلائحة صندوق التأمين الحكومي لضمانات أرباب العهد وتعديلاته وكذلك قرار وزير الاستثمار رقم ٢١٦ لسنة ٢٠٠٧ بشأن شروط وأسعار التأمين بصندوق التأمين الحكومي لضمانات أرباب العهد ، مع الالتزام بإبلاغ صندوق ضمانات أرباب العهد خلال المدة المقررة ، ويتحمل المسئولون بالجهة بالمبلغ تحملا شخصيا في حالة عدم إبلاغ صندوق أرباب العهد في المواعيد المقررة مع مراعاة الكتب الدورية الصادرة في هذا الشأن.

مادة (٢٢)

الحساب الختامي والكشوفات المرفقة به

يعد مركز مالي للمركز شهريا وكل ثلاثة أشهر وفقا للتقسيم الاقتصادي وطبقا للأساس النقدي لجميع أبواب الموازنة ، ويضم للمركز المالي للجامعة عن ذات الفترة ، كما يعد الحساب الختامي في نهاية كل سنة مالية ويعرض على مجلس الإدارة تمهيدا للعرض على مجلس الجامعة للموافقة عليه ، وعلى أن يتضمن الحساب الختامي للجامعة بيان الأصول والمال العام للمركز ويدمج ضمن أصول الجامعة الأم مع الالتزام بالمواعيد والقواعد المحددة من قبل وزارة المالية بمنشور إعداد الحساب الختامي .

ويتم موافاة قطاع الحسابات الختامية ببيان متابعة شهري وكل ثلاثة أشهر والحساب الختامي في نهاية كل سنة مالية بكشف مرفق بالاستمارة رقم ٧٥ ع. ح الخاصة بالجامعة موضحا به موقف المركز مصروفا وإيرادا والرصيد في بداية ونهاية كل فترة مع إرفاق صورة من كشف حساب البنك الخاص بالمركز .

مادة (٢٣)

لا يجوز للجهات الإدارية استخدام أصول الجهة في أعمال تخص الصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص دون سداد مقابل هذا الاستخدام لإيرادات الجهة من إيرادات تلك الصناديق والحسابات الخاصة (الكتاب الدوري ٥٥ لسنة ٢٠١٦) .

عدم تجميد بعض أموال الصناديق والحسابات الخاصة في صورة ودائع واستخدام الأموال في الأغراض المنشأة من أجلها مع ضرورة الحرص على استغلال جميع الأصول المملوكة بما يدر عائدا مناسب طبقا للمنشور العام رقم ٢ لسنة ٢٠١٧ والتعليمات الخاصة بإعداد الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٦ / ٢٠١٧ .

مادة (٢٤)

المنافسات والمزايدات

تسري أحكام قانون المنافسات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما علي كافة أعمال المركز .

أعضاء اللجنة :

الخبرة المالية	الموازنة	الخدمات	مسابقات الحكومة	التفتيش المالي	التنظيم والإدارة	التشريع المالي	الهيئة العامة للخدمات الحكومية

مادة (٢٥)

الموازن

تسرى أحكام لائحة المخازن الحكومية وتعديلاتها على جميع الأعمال المخزنية الخاصة بالمركز .

مادة (٢٦)

أموال المركز

تعتبر أموال وممتلكات المركز الثابتة والمنقولة أموالا عامة وتسرى بشأنها أحكام كافة القوانين والقرارات المتعلقة بالأموال العامة طبقا لنص المادة ١٤ من قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣
عند انتهاء الغرض من إنشاء المركز يجب أن تؤول أمواله بالكامل إلى الجامعة بالإضافة إلى أى أصول مالية قد تترتب على تصفيته.

مادة (٢٧)

التفتيش

تخضع حسابات وأعمال المركز لتفتيش ورقابة وزارة المالية والجهاز المركزي للمحاسبات وكافة الأجهزة الرقابية الأخرى ، وعلى القانمين بالعمل به تقديم كافة المستندات والبيانات التي تطلبها هذه الأجهزة .

أعضاء اللجنة :

الخبرة المالية	الموازنة	الخدمات	حسابات الحكومة	التفتيش المالي	للتنظيم والإدارة	التشريع المالي	الهيئة العامة للخدمات الحكومية
م. ج. م. م.	م. ج. م. م.	م. ج. م. م.	م. ج. م. م.	م. ج. م. م.	م. ج. م. م.	م. ج. م. م.	م. ج. م. م.



مادة (٢٨)

القوانين الحاكمة

- ✧ قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته ولائحته التنفيذية .
 - ✧ قانون الموازنة العامة للدولة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته ولائحته التنفيذية .
 - ✧ قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ .
 - ✧ قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ .
 - ✧ قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ .
 - ✧ قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته ولائحته التنفيذية .
 - ✧ القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية وتعديلاته ولائحته التنفيذية .
 - ✧ قانون المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨م وتعديلاته ولائحته التنفيذية .
 - ✧ قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته ولائحته التنفيذية .
 - ✧ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥١١ لسنة ٢٠١٤ والمعدل برقم ٥٤٩ لسنة ٢٠١٤ بشأن بدل حضور الجلسات واللجان .
 - ✧ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٢ لسنة ٢٠١٥ بشأن تحقيق الانضباط المالي والاداري ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي .
 - ✧ لائحة المخازن الحكومية وتعديلاتها .
 - ✧ لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته .
 - ✧ اللائحة المالية للموازنة والحسابات وتعديلاتها .
 - ✧ لائحة محفوظات الحكومة .
 - ✧ منشور عام وزارة المالية رقم ٣ لسنة ٢٠١٧ .
 - ✧ الكتاب الدوري رقم ١٥ لسنة ١٩٨٧ بشأن الدليل الإسترشادي للتدريب .
 - ✧ الالتزام بأحكام الكتاب الدوري رقم ٥٥ لسنة ٢٠١٦ بشأن سداد مقابل استخدام أصول الجهة في أعمال تخص الصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص .
- وتطبق أحكام القوانين واللوائح العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة .

مادة (٢٩)

تسري اللائحة

تسرى أحكام هذه اللائحة من تاريخ موافقة وزارة المالية عليها وإصدارها من السلطة المختصة ، ولا يجوز إجراء أي تعديل عليها إلا بعد موافقة وزارة المالية .

تم مراجعة هذه اللائحة بمعرفة لجنة اللوائح الخاصة بجلستها بتاريخ ٢٠ / ١١ / ٢٠١٧

أعضاء اللجنة :

الخبرة المالية	الموازنة	الختم	حسابات الحكومة	القانون المالي	التعليم والتربية	التشريع المالي	الهيئة العامة للخدمات الحكومية
صالح	صالح	صالح	صالح	صالح	صالح	صالح	صالح

رئيس قطاع

الحسابات والمديريات المالية

((محاسب / عماد عبد الله عواد))

٧١
٢٠٢٥/٥/٢١

التربية

تربية دابية وبيدا ١١١

بإشارة إلى المذكرة المعروضة من السيد الدكتور / أمين عام الجامعة بشأن مقترح تحديد الضوابط والقيود المالية لإيرادات المراكز والوحدات ذات الطابع خاص.

المعرضي

في ضوء فستور، تنظم الجامعات رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ وكذلك اللائحة المالية للراحي والوحدات ذات الطابع الخاص والتي أوضحت أن وضع الضوابط الخاصة بحدود الإيرادات والصور ومكافآت ومستلزمات التشغيل حسب الأصول والمسئولة المختصة وبناء على توجيهات سيادتك بضرورة مقرر تحديد الضوابط والتواعد المالية لإيرادات المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعة، مقترح علي سيادتكم أن يتم ذلك وفقاً لما يلي:

١- خصم الخدمات ومستلزمات التشغيل (مكون سلمي).
٢- خصم الخدمات ومستلزمات التشغيل يتم توزيع باقي الإيرادات، إلى ١٠٠% كما يلي:
٣- خصم أجور المربين والتربويين والتدريسيين. الخ (مكون سلمي بحد أقصى ٣٥%)
٤- توزيع ١٠٠% وتوزيع كالتالي:
٥- خصم وزارة المالية.

٦- نسبة ٥% من إجمالي الإيرادات للإعلان والتدريب.
٧- نسبة ٥% من إجمالي الإيرادات لتحسين أحوال التدريس المدنيين من غير أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية.
٨- نسبة ٥% من إجمالي الإيرادات للخدمات التوعوية.

المجموع ٦٢%

بالتالي المتبقي ٣٨% يوزع إلى ١٠٠% وتوزع كالتالي:

- (١) ٩% رئيس مجلس الإدارة.
- (٢) ١٢% مدير الوحدة أو المركز.
- (٣) ٣٥% مكافآت العاملين من غير المنطبق عليهم البند ثالثاً بعاليه (توزع بمعرفة مدير الوحدة أو المركز ورئيس مجلس الإدارة على أن يتم الاعتماد من السيد أ.د/ رئيس الجامعة).
- (٤) ٢٠% صيانة بالمركز.
- (٥) ٥% تحسين أحوال أعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجامعة.
- (٦) ٥% من إجمالي الإيرادات صندوق علاج أعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجامعة.
- (٧) ٥% من إجمالي الإيرادات لصيانة أحوال البيئة.
- (٨) ٥% لتسليح وحماية الدكتوريات.
- (٩) ٥% أعضاء مجلس إدارة المراكز من غير أعضاء مجلس الإدارة ومدير المركز أو الوحدة.

٢٤
٥/٢١

سادساً: قواعد عامة يجب مراعاتها:

- ١- التقييم أعلاه بالنسبة للأجور والمكافآت هو الحد الأقصى المسموح به ويجوز تغيير هذه النسب بعد عرض مجلس الإدارة وموافقة السلطة المختصة.
 - ٢- للسلطة المختصة الحق في تعديل تلك النسب بالزيادة أو النقص في ضوء رؤيتها وبما يتماشى مع التشغيل الإقتصادي للمركز أو الوحدة.
 - ٣- رئيس مجلس الإدارة ومديري المركز أو الوحدة وظائف إشرافية لا تقوم بأعمال التنفيذ داخل المركز أو الوحدة مثل أعمال (مدرسين - مترجمين - مراقبين - مصححين - مبرمجين الخ).
 - ٤- من ضمن مهام رئيس مجلس الإدارة ومدير المركز أو الوحدة التسويق لخدمات الوحدة خارج الجامعة.
 - ٥- يجوز التسوية المالية شهرياً وبعد أقصى كمل ثلاثة أشهر من حساب جاري دائرن إلي الحساب الخاص بالمركز أو الوحدة ثم عمل مركز مسالي ربع سنوي ويتم الصرف من خلال إعتماده من (السيد أ.د/ رئيس الجامعة) وذلك فيما يخص الأعمال المنفذة فعلياً وليس بمرور المبالغ كدفق مقدم.
 - ٦- يُستثنى من هذا القرار بعض الوحدات والمراكز ذات الطبيعة الخاصة التي صدر لها قرار مجلس جامعة مثل:
أ- مركز الإستشارات الهندسية والمعامل البحثية والوحدة الإنتاجية بكلية الهندسة.
ب- مركز الخدمة العامة لنظم وتكنولوجيا المعلومات.
- ٧- يحق لرئيس الجامعة إستثناء أي مركز أو وحدة ذات طابع خاص من بعض هذه الضوابط والقواعد وذلك بعد الدراسة وبما يخدم صالح الوحدة أو المركز والعرض علي مجلس الجامعة.
- وفي حالة موافقة مجلس الجامعة تعذر أي قرارات صدرت في هذا الشأن قبل صدور هذا القرار كأنها لم تكن ولا يجتد بها اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار.

أشرف بالإحاطة أن مجلس الجامعة بجلسته رقم (٥٨٨) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٣٠

قرر "الموافقة".

رجاء التأكيد باتخاذ اللازم،،،
سادس ١٠٠٢ / مدير مركز الدراسات والبحوث

سادس ١٢٥ / أمين السيرة
وتفضلوا بقبول وافر التحية

سادس ١٢٥ / مدير الشؤون المالية

سادس ١٢٥ / مدير الشؤون الإدارية

رئيس مجلس الجامعة
(د/ باسم مكرم عبد العظيم)

مدير الإدارة

د/ محمد

رئيس الجامعة

رئيس مجلس الجامعة